ميدي.. بنية تحتية مفقودة .. وخطط التطوير غائبة

معاناة الصيادين متعددة والديزل مشكلة المشاكل

> .. مع بزوغ أشعة الشمس الذهبية الساعة الثامنة صباحا على رمال الشاطئ الفسيح بزرقته الصافية دخلنا مدينة ميدي ونحن نتلهف لمنظر البحر البديع قادمين من مدينة حرض ، كانت المدينة الساحلية غارقة في الهدوء مع ساعات الصباح الأولى ، وحدها طيور النورس تتباري في أسراب دون كلل تعانق أمواج البحر الهادئة طالبة منه أن يهبها وجبة الافطار المعتادة من خيراته ضمن علاقة حب متبادل كرفيقين لايفترقان. في المنتزه الجديد وبلمحة واحدة نحو البحر تكتشف هدير الأمواج وتلاطم البحر بعضه فوق بعض لكن المكان هادئ ولاتوجد حركة سياحية فيه ولا يمكنها أن تقوم في مثل هذا الصباح، وهذا لايعود لطبيعة المنتزه فقط بل لأسباب أجلها بعد ميدي أصلا عن مناطق التصدير السياحي للجمهورية من جهة، وفقدان البنية التحتية السياحية والاقتصادية من جهة أخرى.

استطلاع /أحمد الطيار - تصوير حسن هديس (الحلقة الثالثة)

النشاط

> رغم هدوء البحر بشواطئ ميدي الذهبية وتعانقه مع طيور النورس في رفقة وألفة صباحا ، فإن الصيادين في ميناء الاصطياد السمكي يختلفون تماما فهاهم قادمون مع أهازيجهم بعد رحلة صيد استغرقت عشرات الساعات في عرض البحر يدخلون الميناء مع إشراقة الصباح الباكر ليكونوا على موعد مع نشاط جديد تتمحور في البورصة اليومية للبيع والشراء ، إنه سوق الحراج والمزاد ذائع الصيت في ميدي ، هناك يقف الصيادون في طوابير لإنزال صيدهم الوفير من (السنابيك) و(الهواري) بدقة ، يستخدمون السلالم لجلب الصناديق المملوءة بأجود الأنواع ، (أسماك ، جمبري ، شروخ) حجمها مختلف، فهناك الحجم الكبير والمتوسط والصغير ، هناك أنواع متناهية ومتنوعة الجمال وهذا ينعكس على أسعارها أيضا.

الموقع الجغرافي

> تقع مديرية ميدي إلى الغرب من محافظة حجة ،ومركزها مدينة ميدي التي ازدهرت خلال فترة تجارة البن اليمني خلال (القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر الميلادية) ، حيث توسع العمران فيها آنذاك نظرا لتوسع نشاط الحركة التجارية في ميناء ميدي قديماً .

وتتميز مديرية ميدي عن بقية مديريات حجة بمقوماتها السياحية المتمثلة بالشواطئ الناعمة والنقية التي تشكل في حالة تهيئتها مواقع هامة لإقامة منتجعات سياحية على الشواطئ إلى جانب العديد من الجزر المتناثرة في عرض البحر والتي لا زالت بكراً حتى الآن.

يؤكد الأهالي أن أهم مشكلة تواجه تطوير منطقة ميدي بشكل عام تتمثل في الخلل القائم في إدارتها فالخلافات بين أعضاء المجلس المحلي والتوجه للاستئثار بالفوائد لأنفسهم جعلت المديرية ترزح في غياهب التخلف رغم أن إمكانياتها الاقتصادية تفوق الخيال فميناؤها يمكن أن يكون اقتصاديا بامتياز كما أن المقومات السياحية كبيرة ، اضف إلى ذلك الأراضي الزراعية الخصبة ، وهذه الأسباب جعلت اهتمام الدولة بها ورعايتها محدودة حيث تعاني من نقص كلي في الكهرباء صيفاً، أما الصحة والخدمات الأساسية الأخرى فنتمنى الاهتمام بها.

التسويق

> في مركز ميناء الاصطياد السمكي هناك أنظمة لوائح متعارف عليها وعلى الجميع الخضوع لها لتتم عمليات البيع والشراء بأمان كما يشير إلى ذلك الأخ محمد محمد هاشم المهدلي مدير الميناء موضحا أن الميناء يمثل عصب الإنتاج السمكي في اليمن إذ يستقبل نحو 25% من إنتاج الثروة السمكية على الأقل فعبره يتم تجمع الصيادين في قطاع البحر الأحمر خلال النصف الأول من كل عام ، فيما يهجر خلال النصف الثاني منه لظروف الطقس والمناخ.

منتجات

> شاهدنا بأعيننا المنتجات البحرية التي جلبها الصيادون للتسويق فكانت على قدر عال من الجودة وهو سر تسابق المشترون عليها فهذه المنتجات يخصص منها للسوق المحلي جزء كبير والبعض الآخر يخصص للتصدير وعلى رأسها (البياض ، والسردين ، والتونة ، والجدباء والديرك) وهكذا تختلف الأنواع وتختلف الأسعار تبعا لنوع وحجم وجودة ولذة كل صنف.

المزاد

> على بعد بضعة أمتار فقط من الماء يقف الصيادون في مساحة صغيرة من الأرض لبدء عملية البيع، تلك البقعة تسمى الحراج وهناك يتواجه البائعون والمشترون مباشرة في عملية بورصة يمثلها المزاد كأحد أبرز أدواتها ، يحضر المشترون بناقلاتهم المحملة بالثلاجات تباعا من عدة مناطق في الجمهورية ، ويقول حسين الوزان تاجر سمك إنهم يشترون من هذا المكان ويقومون بتسويقه في صنعاء ، فيما آخرون ينطلقون به إلى عدن وبعضهم إلى الحديدة لكن الأغلى والأجود يتم تصديره للسوق السعودية.

مشكلة الصيادين

> يؤكد الصيادون أن أهم مشكلة تواجههم في ميدي تتمثل في السفن الدولية التي تجرف البحر وتقضي على مصادر رزقهم من الأحياء البحرية ، وحسب كلامهم فلهذه السفن وسائل جرف عملاقة تقوم بالإمساك بكل مايقع في طريقها وبذلك تقضي على الأحياء البحرية الصغيرة والكبيرة في مراعيها دون هوادة ، ويروي الصيادون مآسي عديدة تنتج عن عمليات تلك السفن والتي يقال إنها مرخصة من قبل وزارة الثروة السمكية لكن الصيادين لايمتلكون القدرة لمجابهتها فهذه السفن سبب قلة منتجاتهم وتجبرهم على الذهاب إلى أماكن بعيدة للصيد تعرضهم للاعتقالات والسجن في دول أخرى لأن ثروتنا اليمنية كما يقولون بيعت للشركات الكبيرة من قبل النافذين في البلد.

يورد الصياد سعد بن علي قصصاً توضح أهم المشاكل التي يعاني منها الصيادون المنتسبون لجمعيات بمديرية ميدي فأهم مشكلة تواجههم وبحسب وجهة نظره هي الصيد العشوائي من قبل الصيادين القادمين من المحافظات الأخرى لبيع أسماكهم في ميناء ميدي حيث يقومون بدفع عائدات الدولة من الصيد التقليدي فقط خلافا لصيادي ميدي يقومون بدفع عائدات للدولة بالإضافة إلى التعسفات من بعض دول الجوار حيث يضع الصياد اليمني روحه على أكفه خوفا من القتل في أية لحظة.

التنافس

> يظهر الصيادون تنافسا حادا لعمليات البيع ويظهر المشترون كذلك حماسا لمحاولة تخفيض الأسعار ويتدخل الوسطاء والمفاوتون لبذل جهود للحصول على «الصلحة» وهناك بين شد جذب انفجر الحاج مبارك بالصياح والقول بأعلى صوت لزملائه «أنتم حسد» في إشارة واضحة للضغوطات التي يتلقاها الصيادون من الوسطاء لتخفيض الأسعار ومحاولات الشراء منهم بثمن بخس ، ويبدو أن وجود صيادين من عدة أماكن متفرقة في الميناء هو السبب وراء موجة الحسد الواضحة بينهم ، وكما علمت هناك صيادون من عدة مديريات وليسوا من ميدي وحدها بل إن الصيادين من ميدي يجدون أنفسهم في حالة محرجة لقلتهم ولسيطرة الآخرين على نشاط البيع والشراء فيما هم الأصل كما يقولون.

25% من الانتاج السمكي يوفره صيادو ميدي والتنافس شديد

الايرادات

> في مركز ميناء الاصطياد السمكي بميدي هناك قوانين رسمية يخضع لها الصيادون تتمثل في دفع الإيرادات من كميات الصيد للدولة وهذه الإتاوة تمثل 4% من قيمة إنتاجهم اليومي المباع ويشرف على تحصيلها مدير ميناء الاصطياد، مبيناً أنهم يوردون 90% من تلك القيمة إلى وزارة المالية مركزيا و10% الباقية يتم تقاسمها بين وزارة الثروة السمكية وهيئة موانئ البحر الأحمر والمجلس المحلي بالمحافظة والمديرية.

احتكار

> هناك احتكار في عمليات التسويق بدون شك في مركز الإنزال السمكي بميدي وهناك شركات ومصدرون لهم باع كبير في شراء منتجات الصيادين ، وهؤلاء يمارسون في العديد من الأوقات احتكارا من نوع سلبي يؤدي إلى تخفيض الأسعار على الصيادين بقوة ،ولعل أبرز مثال على ذلك تلك الاتجاهات التي تنتقي بها الشركات أنواع المنتجات السمكية حيث يقومون باختيار أنواع معينة من المنتجات والتي تصلح للتصدير فيما يتركون الباقي للسوق المحلي.

الأسعار

>بمقارنة الجهد والأعمال الشاقة التي يقوم بها الصياد مع قيمة منتجه من الأسماك تجد أن الأسعار لاتزال معتدلة ، ورغم اعتراف الصيادين أن أسعار السمك قد ارتفعت خلال الأعوام الماضية فإن عوامل عدة أسهمت في ذلك حتما فالديزل المحرك للقوارب والهواري ارتفع من 500 إلى 1000 ريال ، كما ارتفعت أسعار المدخلات الأخرى وأيضا يقطع الصيادون مسافات طويلة إلى البحر للحصول على الصيد .

من خلال النظر للأسعار وجدنا أن سعر الثمد ب1200 ريال ، والجحش 1000 ريال والشروخ 1500 ريال والعبر والقد 1200 ريال وهي أسعار مناسبة ولايمكن الحصول عليها في أي سوق بالجمهورية ، ويقول المسوق عايش إن منتجات ميدي تتجه إلى عدن ، والحديدة وصنعاء ، وحتى حضرموت وأسعارها منافسة وتكتسب منتجات البحر الأحمر شهرة واسعة.

سمك يشفي الجراح

> على بعد أمتار قليلة وبجوار صندقة من الحديد وضع الصياد فرحان رجب 10 صناديق بها سمك يدعى الحفار وهو سمك صغير يتميز بألوانه الزاهية المائلة للبياض مع نقط متعددة لكن حجمه صغير لايزيد عن حجم كف الإنسان، قال هذا الصياد إن هذا السمك ذو فائدة عظيمة فهو يسهم في الشفاء من الجروح ولو بعد 15 يوما من الجرح ، ولهذا فهو معروف بين الصيادين بفائدته الطبية كثيرا.

الديزل

> يعتبر الديزل مشكلة مشاكل الصيادين بامتياز فمحركات قواربهم وسنابكهم لا تشتغل إلا به ولهذا فمسألة ارتفاع أسعاره عدت كارثة على نشاطهم ،كما أن مسألة عدم توفره تعتبر كارثة أخرى ،وعندما سألت الصيادين عن الديزل كانت إجاباتهم أنهم يعانون الأمرين الأول ارتفاع أسعاره والثاني انعدامه في السوق ،فخلال هذه الأيام يعاني السوق المحلي من شحة في الديزل نتيجة للتقطعات والأحداث في الطرقات ، وفي محافظة حجة كانت المحطات التي مررنا بها على طريقنا من صنعاء إلى حرض كلها غير متوفر بها الديزل وهذا ماجعل الصيادين يعانون.

مسألة الديزل بالنسبة للصيادين ليست كما تظهر بهذه الطريقة ،فالسر يختلف تماما هنا في ميدي إذ أن أيادي التهريب هي السبب في معاناة الصيادين مع الديزل بقوة. يقول أحد الصيادين ويدعى شوقي إن الديزل يهربونه ،وعند استفسارنا عن ذلك اتضح أن هناك مخصصات من الديزل توجه للصيادين يشترونها من الدولة بسعر السوق وتتوفر لهم بصورة مستمرة ،لكن تلك الكميات يتم الاستيلاء عليها من قبل النافذين ويتم تهريبها وبيعها في عرض البحر لسفن وصيادين من دول أخرى كاريتريا والسودان ومصر بأسعار كبيرة وبالدولار ، وهكذا يجد الصياد اليمني نفسه أمام قوة غاشمة تحاربه في قوته كما يقول ذلك الصياد وهما السفن التجارية الجارفة والمهربون الذين يسرقون مخصصاتهم من الديزل ،وهكذا يؤكد الصيادون أن تفاقم هذه المشكلة ستؤدي بهم إلى التوقف عن الصيد وحرمانهم من مصدر رزقهم في الحياة ....

النقطة الأمنية

> عندما خرجنا من الميناء وعلى مسافة 100 متر من مركز الإنزال السمكي استوقفتنا النقطة الأمنية وخرج علينا الضابط وهو برتبة نقيب يقول لنا: مامعاكم يا إعلاميين أنتم تتبعون من؟ ولماذا تسألون عن الديزل ؟فين التصاريح بالدخول ؟ وأسئلة أخرى اكتشفت أنها إجابات ضمنية تحذيرية تقول لا تتحدثوا عن الديزل في حضرتنا ....والبقية مفهومة.

مكونات الميناء

> لميناء يتكون من ساحة للمنشآت وحواجز أمواج وغاطس يبلغ عمقه 7 أمتار ،وتتكون حواجز الأمواج من حاجز أمواج جنوبي بطول 5ر1688 مترا وحاجز أمواج شمالي من الأحجار الطبيعية بطول 1190 مترا وحائط رصيف رقم (1) بطول 100متروعمق 5 أمتار ، وحائط رصيف رقم (2) بطول 150 متراً وعمق 5أمتار ، ومساحة أرضية تبلغ 452320 مترا مربعاً ،ومساحة مائية تبلغ 173500 متر مربع.

البنية التحتية

> يصف المهدلي مدير ميناء ميدي أهم مشكلة يواجهها في عمله بالميناء عدم تسليم الميناء بشكل رسمي كي نكون نحن الجهة المسئولة عن إدارة وتشغيل هذا المنشأ الهام، كما أن عدم اكتمال بناء وتجهيز الميناء بشكل تام من حيث الرصيف وساحات الحراج والأسفلت وغيرها من البنية التحتية تعد عقبة كبيرة أمامه ، وهناك التدخلات من بعض الجهات المختصة بميدي على أساس أن هذا التدخل يحد من عملها وبشكل أمني أو عسكري.

وعموماً يتبع ميناء الاصطياد السمكي بميدي هيئة موانئ البحر الأحمر كما يشير المهدلي لكن العمل السمكي به يتبع وزارة الثروة السمكية عبر مكتب الوزارة بالمحافظة وهناك من يقول غير ذلك فقد أشار وزير النقل والشؤون البحرية واعد باذيب في أحاديث صحفية أن ميناء ميدي الواقع في أقصى الشمال الغربي لليمن لا يتبع وزارة النقل بل تحكم القوات المسلحة اليمنية السيطرة عليه.